

الجملة في النحو الوظيفي: مقارنة مفاهيمية تأصيلية

عبد الفتاح منابه سيدي

طالب دكتوراه: مكونة اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة نواكشوط

ملخص

سعى هذا البحث إلى إعطاء تصور عام عن مفاهيم الجملة وكشف اللثام معالمها وأنواعها لدى الاتجاه الوظيفي في اللسانيات الحديثة، متخذاً من اللسانيات البنيوية منطلقاً مؤسسا باعتبارها صيغة لغوية تقع بين نقطتين، محاولاً أن يستشف نظرات التوليديين التحويليين للشيء ذاته مع ملاحظة نقاط الاتفاق والاختلاف بين زوايا النظر، على أن يقف وقفات فاحصة وواصفة لرؤى وتصورات عدد من أعلام هذا المنهج الوظيفي الذي يجعل من الجملة فعلاً لغوياً متجسداً يتميز بخصائص دلالية تداولية تعكسها خصائص بنيوية صرفية تركيبية، وهكذا حاولنا الوقوف عند علم لساني هو جون أوستين خاصة في تفنيده المغالطة الوصفية لدى فلاسفة اللغة الوضعيين دارساً بإثراء الفروق الإجرائية والشكلية بين العبارة الأدائية والإنجازية، مع استعراض أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي سواء بحسب مقولة المحمول أو نمط تركيبها بسيطة كانت أم مركبة، لنختم القول بإجمال ما تم التطرق له .

الكلمات المفتاحية: مفهوم الجملة، نظرية النحو الوظيفي، أفعال الكلام.

1. مقدمة

تبرز قيمة دراسة الجملة في كونها كانت السبب في تأسيس عديد الاتجاهات اللسانية وإبرازها للواجهة كلسانيات النص على سبيل المثال؛ إذ تنحصر الدراسة في مسعاها الأول في الجملة ثم سرعان ما تتوسع في النماذج اللاحقة نحو النص والخطاب، وهكذا مثلت الجملة زاوية النظر أمام عديد الدراسات اللسانية المتكاثرة في عصرنا الراهن.

وتمثل نظرية النحو الوظيفي إحدى المقاربات الحديثة في الدراسات اللغوية التي تعنى بوصف اللغة وتحليلها وفقاً لوظائفها التواصلية التداولية الإبلاغية؛ إذ تعطي محور الاهتمام لدور اللغة في التواصل، وبذلك تختلف هذه النظرية عن النحو التقليدي الذي يركز على البنية الشكلية للجملة، ومن هنا تعدّ الجملة وحدة مركزية في النحو الوظيفي باعتبارها الأداة الأساسية لتحقيق الأغراض التواصلية.

فماذا عن مفهومها؟ وكيف ساهمت نظرية النحو الوظيفي بأخذها وجهة خاصة؟

2- مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي:

ركّزت جلّ الدّراسات اللّسانية الغربيّة (قديمة أم حديثة) في تحديدّها للجملة على الجانب الشكلي التركيبي مغفلة الجانب الوظيفي (الدّلالي التداولي) أو مقلّلة من قيمته، ولعل مرجع ذلك عائد إلى الزاوية التي اتخذتها تلك الدّراسات وجهة نظر لها، فقد عُرِفَت الجملة عند كثير من البنيويّين بأنّها "صيغة لغويّة تقع بين نقطتين"¹ حين يتعلّق الأمر بالمكتوب، وبين وقتين حين يتعلّق الأمر بالمنطوق؛ أي إنّ الجملة وفق المنظور الكمّي الشكلي مجموعة عناصر متتالية لها نقطة بداية ونقطة نهاية.

والأمر نفسه تقريباً يمكن أن يستشفّ عند التّوليديين التّحويليّين؛ يقول تشومسكي معرّفاً اللّغة: "سوف أعتبر اللسان في هذه الدّراسة مجموعة) محدودة أو غير محدودة) من الجمل ذات طول محدود، ومكوّنة من مجموعة محدودة من العناصر، كلّ الألسنة الطّبيعيّة في شكلها المنطوق والمكتوب هي السنة بهذا المعنى... لأنّ كلّ لسان طّبيعيّ يضمّ عدداً محدوداً من الفونيمات (أو الرموز الكتابيّة)، ويمكن تمثيل كلّ جملة على شكل سلسلة محدودة من هذه الرموز الصوتيّة (أو الكتابيّة)، وذلك على الرغم من أن عدد الجمل غير محدود"².

فالجملة في التّصور التّوليدي مكوّنة من مجموعة عناصر محدودة ومضبوطة، تعطى طولاً محدوداً، وقد أرجعوها" إلى الشكل النّظري التّالي [ج ← مركّب اسمي + مركّب فعلي]، وهو شكل لا يخفى عليك فيه أثر خصوصيّة اللّغات التي انطلق منها أصحاب تلك النّظريّات عند اختيار هذا الشكل"³. ويرى ماري نوال غاري بربو أنه "لا وجود لقواعد يمكننا من خلالها التنبؤ بكيفيات ارتباط الجمل لتأليف وحدات أكبر، ذلك أن الترابط الجملي، يستجيب بقسط وافر للحرية الفردية للفاعل المتكلم حتى وإن كان في مقدورنا استنباط بعض مبادئ الانسجام المتعلقة بالخطاب"⁴.

والملاحظ على هذه المفاهيم غياب استحضار الوظيفة (التّداولية تخصّيصاً) في تحديد مفهوم الجملة، وقد استدرك التّوجّه الوظيفيّ التّداولي هذا الأمر (أمر استحضار الوظيفة)، حيث عدّ الجملة (كبنية منجزة) في نظرية النحو الوظيفيّ نتاج المقام؛ أي إنه يُؤتى بها لخدمة المقام الذي استدعى التّلفظ بها أو إنجازها على هيئة مخصوصة (بالنّظر إلى شكلها الناتج عن ترتيب عناصرها، وبالنّظر إلى ما هو مذكور من عناصرها وما هو غير مذكور، وبالنّظر كذلك إلى التّغيم الذي يواكبها؛ ودليلهم على هذا

¹ محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ط1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ص226

² عبد الرزاق دوراري، مدخل إلى النحو التفرعي التحويلي، ج1، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص48

³ محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج1، ص230

⁴ ماري نوال غاري بربو، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ط1، منشورات ضفاف، تونس، 2016، ص92

هو أنها نسق من الوحدات لا يمكن تحديد بعض خصائصها (على الأقل) إلا بمراعاة ظروف إنتاجها، انطلاقاً من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ، أو "على أساس أنها تجليات لخصائص وظيفية مرتبطة بالغرض التواصلية المروم إنجازها"¹.

ولتوضيح مفهومها أكثر في النحو الوظيفي يمكن أن يستعين البحث بالتعريف الذي قدمه المتوكل للخطابك إنتاج لغوي يُربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية (بالمعنى الواسع)² ويقصد بربط التبعية في تعريفه هذا "أن بنية الخطاب (والجملة نوع من الأنواع التي تتحقق فيها الخطاب)³ ليست متعلقة والظروف المقامية التي ينتج فيها فحسب، بل إن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا وفقاً لهذه الظروف"⁴.

وبما أن تحديد الجملة شديد الصلة بالغرض التواصلية الذي تؤديه، فقد رأى الأستاذ يحيى بعبطيش أن مفهومها يجب ربطه بالتصور الذي قُدم في نظرية أفعال الكلام؛ أي أنها فعل لغوي؛ يقول الباحث بعبطيش منتقداً عدم وضوح هذه الرؤية عند سيمون ديك والمتوكل قائلاً: "إن المتنبع المتفحص لأدبيات نظرية النحو الوظيفي، إن في أبحاث ديك أو المتوكل، خصوصاً في مراحلها الأولى، لا يجد تعريفاً واضحاً لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللغوي وفق طرح أوستين وتلميذه سورل... منجهة، على الرغم من الصلة الوثيقة بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللغوي عند سورل بصفة خاصة... أضف إلى ذلك أن المتوكل عندما تناولها سنة 1989 في كتابه (اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري) اقتصر على تقديم خلاصة عامة لها، في إطار نظري عام لا يختلف كثيراً عن الإطار العام الذي قُدم فيه للوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم أو الفكر اللساني الحديث... ولم يربطها بمفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي الذي ارتكز بشكل أساسي على استثمار الفعل اللغوي عند أوستين وغرايس واغناء مفاهيم سورل بصفة خاصة وتطويرها"⁵.

¹ أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، المغرب، ط1، منشورات عكاظ، 1987، ص185

² أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، المغرب، ط1، دار الأمان، 2001، ص16

³ يدل على هذا قول المتوكل الآتي: كل إنتاج لغوي، فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل، الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن، كل تعبير لغوياً كان حجمه "أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، ص17

⁴ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (مرجع سابق)، ص17

⁵ يحيى بعبطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة) ص89

ومما يؤيد ما ذهب إليه الأستاذ بعيطيش ذكر المتوكل لاقتراض نظرية النحو الوظيفية نظرية أفعال الكلام مصطلح الفعل اللغوي واعتماده اعتمادا كبيرا عليها، يقول المتوكل: "أما في الدرس اللساني الحديث فقد اقترضت نظريات لسانية ذات توجه تداولي (أو وظيفي) ثنائية (الفعل اللغوي المباشر/ الفعل اللغوي غير المباشر) المقترحة في (نظرية أفعال الكلام) وتبنتها في إطار ثلاثية تميز بين ثلاثة مفاهيم هي: النمط الجملي، والقوة الإنجازية الأصلية، والقوة الإنجازية المستلزمة"¹

ويقول كذلك: "من المعلوم أن الجوانب التداولية . وهي أهم ما تميز به التوجه الوظيفي في دراسة اللغة . درست، أول ما درست، في إطار التيار الفلسفي المسمى (فلسفة اللغة العادية)؛ حيث عولجت هذا الظواهر من قبيل (الإحالة) والأفعال اللغوية و(الاستلزام الحوارية) وقد انتقلت هذه المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدراسات اللغوية؛ إذ إن مجموعة من النظريات اللغوية، التوليدية منها وغير التوليدية، وظفت هذه المفاهيم في وصفها للغات الطبيعية"²

وبناء عليه، فمصطلح الفعل اللغوي، وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة (القوة الإنجازية، والمحتوى القضوي)، يعدّ من أهم المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، ولذلك يجدر اعتمادها في تقديم تعريف للجملة؛ يقول بعيطيش " لكن المتخصص المدقق للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، خاصة مبدأ الوظيفة التبليغية، وبصفة أخص التحليلات التداولية القائمة على مفهوم القوة الإنجازية يدرك بسهولة أنه على الرغم من شمول مصطلح الجملة في هذه النظرية، إلا أن مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظرية الأفعال اللغوية لدى فلاسفة اللغة العادية ... والفكرة العامة لهذه النظرة هي أن تحليلها لجمال اللغات الطبيعية يقوم على أساس أنها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلا بظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ، وبالتالي تكون اللغة وظيفة وبنية، والجملة في النهاية هي فعل لغوي"³.

لكن، هل يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللغوي فقط؟

إنّ المدقق فيما قدّمه المتوكل من كتابات تتعلق بدراسة الجملة العربية من منظور وظيفي يدرك جيدا أنه لا يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللغوي فقط إذا فهمنا من الفعل اللغوي القوة الإنجازية

¹ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، المغرب، ط1، دار الأمان..

2010، ص50

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص15

³ يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو

الوظيفي، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص90

وحدها، ذلك أنه يعدّ أحد الجوانب المشكّلة للجملة (الغرض الذي سبقت له الجملة)، إضافة إلى جوانب أخرى أبرزها البنية الصوريّة المكوّنة للجملة الحاملة لذلك الفعل والخاضعة له.

ومن هنا (أي من خلال عدم حصر مفهوم الجملة في الفعل) يُمكننا أن نفهم سرّ الانتقاد الذي وجّهه المتوكّل إنفلاسفة اللّغة العاديّة؛ حيث أورد أنّهم لم يُعنوا بدراسة بنية الجملة (تركيبها، وحداتها، العلاقات الموجودة بين وحداتها)، ممّا أفرز نظريّات لسانية حاولت الاستفادة مما قدّمه فلاسفة اللّغة العاديّة وإخضاعه لمتطلّبات التوجّه اللّساني (ومن أبرزها نظريّة النّحو الوظيفي)؛ يقول المتوكّل: "لم يُعنفلاسفة اللّغة العاديّة بجوانب أخرى من تداوليّات اللّغة الطّبيعيّة كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخباريّة للجملة عنايتهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللّغوية والاستلزام الحواريّ. هذه الجوانب المغفلة في الدّرس الفلسفيّ هي أنواع العلاقات الإخباريّة القائمة بين مكوّنات الجملة"¹

وبناء عليه، نستشف أنّ الجملة في نظريّة النّحو الوظيفي هي: فعل لغوي يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة صرفيّة تركيبيّة، يستغلّها مستعمل اللّغة الطّبيعيّة لتغطية احتياجاته فيعيشيرته اللّغوية التي يعيش فيها²

وبما أنها بالأساس أي الجملة هي فعل لغوي كما أسماها الباحث فيجدر بنا الوقوف لكشف اللبس عن هذا المصطلح سبيلا إلى استكناه المراد منه، فما هو المقصود بالفعل اللّغوي؟ وكيف ظهر؟ وما هي المراحل التي مرّ بها؟ وما هي المفاهيم، المتعلقة به، التي وظّفها نظريّة النّحو الوظيفي؟

3 - الفعل اللّغوي وما يتّصل به من مفاهيم

إن مصطلح الفعل اللّغوي أو الفعل الكلامي كما يحلو لبعضهم، هو مصطلح اقترضته نظريّة النّحو الوظيفي من فلاسفة مدرسة أكسفورد (اشتهروا باسم فلاسفة اللّغة العاديّة³) ويعني الفعل عندهم أنّ قول شيء ليس سوى تحقيق أو إنجاز لعمل معيّن ولكي نحقق تصوّرا جيّدا لمفهوم الفعل اللّغوي سنعرض لمنطلقات هذا المفهوم عند الرّواد الأوائل للفلسفة اللّغة العاديّة:

¹ أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 28

² ينظر: يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 167

³. أحمد المتوكّل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 28

انطلق فلاسفة اللغة العادية (أوستين تخصيصاً) في بناء تصوّرهم هذا من نقد التّصوّر الذي درجعليه المناطق الوضعيّون¹ الذين كانوا ينطلقون من معيار الصدق والكذب للحكم على جملة ما من حيث دلالتها، ومن ثمّ فالجمل التي لا تحتل الصدق ولا الكذب -في تصوّرهم- جمل لا دلالتها.

وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أنّها لا تستحق الدّراسة، أمّا الجمل التي لها دلالة، والتي تستحق الدّراسة في نظرهم، فهي الجمل الخبريّة (الوصفيّة) التي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. وسبب وقوعهم في هذه المغالطة إن أمكنت التسمية، هو نظرتهم إلى وظيفة اللغة، وتحديد، تبعاً لهذه النظرة، لما يجب أن يدرس؛ حيث إنهم ميّزوا بين وظيفتين رئيسيتين للغة:

إحداها هي: الوظيفة المعرفيّة التي تستخدم اللغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجي، ولا تزيد مهمّة اللغة بذلك على أن تجيء تصويراً لهذه الوقائع وتلك الأشياء، أمّا الوظيفة الثّانية للغة فهي: الوظيفة الانفعاليّة؛ ومفادها أنّ الإنسان قد يستعمل اللغة أحياناً للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب بها نفسه كما هو الحال عند الشّاعر مثلاً².

ولم يتوقّف هؤلاء الفلاسفة (الوضعيّون) عند هذا التّمييز بل بنوا عليه التزامات شكّلت أساس تلك المغالطة؛ وهو أنّهم "أصروا على أنّ العبارات التجريبيّة هي العبارات ذات المعنى وحذفوا كلّ ما عداها من عبارات من دائرة المعنى، مثل عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال، بحجّة أنّنا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه وتجانس، وبناء عليه تحدّدت مهمّة العبارة ذات المعنى في وصف وتصوير حالة من حالات الوجود الخارجي، ثمّ يجيء الحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصدق أو بالكذب بناء على قابلية هذه العبارة للتحقّق، وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللغة موضوعاً لبحثه، فليس أمامه سوى البحث في هذه الوظيفة المعرفيّة مضافاً إلى ذلك البحث في العبارة اللّغوية من حيث بنيتها ومعناها"³

¹. تندرج حركة الوضعيّة المنطقيّة (Positivisme logique) ضمن الاتجاه الفلسفي التحليلي، وهي "اتجاه فلسفي معاصري يعول أساساً على التجربة، تحقيقاً للدقة والتحليل المنطقي للغة العلماء ولغة الحديث ويعدها المصدر الوحيد للمعرفة، وليس للعقل من عمل إلا مجرد تنسيق معطيات أو تنظيمها ثم تحولت إلى دراسة تحليلية منطقية للغة العلم لتحقيق وحدة مشتركة بين فروع العلوم المختلفة (المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربيّة، ط1، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1973، ص 214. وتشكّل جماعة فينا معظم أفكارها، من أبرز أعلامها شليك مؤسس جماعة فينا، وفايزمان، وكراناب، وفايجل، وكرافت، وجودل، وكاوفمان، وآير، وغيرهم (ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص12)

² صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص12

³. المرجع نفسه ص 11-12

فالقضية أو العبارة التي يمكن التحقق من فحواها ومعرفة مضمونها بمطابقتها بما هو موجود في الواقع هي العبارة ذات المعنى وهي التي تستحق، دون غيرها، الدراسة والنظر والتحليل، ومن ثم يخرج "من مجال العبارات ذات المعنى في نظرهم مجموعتان من العبارات: الأولى: العبارات التي لا تحملخبرا كالأمر والاستفهام والتعجب؛ فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب لأنه لا يصور شيئا في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء ما حتى نقول إن تصويره صادق أو كاذب، أو أن الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ ... والثانية: هي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أننطابق بينها وبين الأصل المخبر عنه [ومن أمثلتها العبارات التي تتحدث عن الخيالات والغيبيات التي تتجاوز الطبيعة المحسوسة (الميتافيزيقا) نرى إن كانت الصورة صادقة التصوير أو غير صادقة، فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقية"¹

وقد رفض فلاسفة مدرسة أكسفورد هذا التصور، لأن الوصف، في نظرهم، يشكل "وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة متنوعة للغة، إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللغة، فهناك السؤال، والأمر والنهي، والتعجب، والرجاء، وهلم جرا.

ولعل ذلك الأمر هو ما دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظرف المعين أو ذاك، ومن ثم راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللغوي"².

من أشهر هؤلاء الفلاسفة أوستين وتلميذه سورل؛ قام الأول (أوستين) بوضع الفرش النظري والمبادئ العامة لما عُرف بنظرية أفعال الكلام، أما الآخر (سورل) فقد تبني اقتراحات أستاذه مطورا ومعمقا بعض تلك المقترحات والرؤى (حيث أعاد النظر في فعل القول، وفي تصنيف الأفعال اللغوية)

لكن، ما هي الأدلة التي فند بها أوستين التصور الذي تبناه المنطقة الوضعيون؟

1.3. أوستين وتقنييد المغالطة الوصفية:

يعدّ جون أوستين من أبرز فلاسفة اللغة العادية الأوائل الذين حاولوا إعطاء مختلف أساليب اللغة حقها من الاهتمام بدل التهميش الذي مارسه المنطقة الوضعيون؛ فقد بين قصور التصور الذي يتبنونه، مبينا أن ثمة فئة من الجمل تحمل دلالة معينة لكنها لا تصف واقعا ولا تحتمل صدقا ولا كذبا، مثل:

هل جاء زيد؟ 3- أحذرك من مغبة التردد

أعدك بأنني سأزورك 4- اتق الله

¹ المرجع نفسه، ص 253-254

² صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 18

بل يشكّل مجرد النطق بها إنجازاً لعمل معين؛ فالجملّة 1: أنجزت استقهماً، و2: وعدا، و3: تحذيراً، و4: أمراً. يقول أوستين: "أمّا الفلاسفة فلطالما توهّموا حينما افترضوا أنّ شأن الحكم في القضية إمّا أنيصف حالة شيء ما، وإمّا أن يثبت واقعة عينيّة ممّا يعني أنّ حكم القضية إمّا أن يكون صادقاً أو كاذباً... إذ بالإضافة إلى الأحكام... هناك من الجمل ما يفيد في العادة الاستفهام، ومنها ما يفيد التعجب، والأمر، والتمني، ولاشكّ أن الفلاسفة لا ينكرون هذا بالرّغم من تسامحهم في استعمال اللفظ الجملّة، وهم يعنون حكم القضية¹."

وقد انطلق (أوستين) بداية، في محاولته لدحض هذه المغالطة، من المقابلة بين نوعين متشابهين من العبارات في البنية السطحيّة الظاهرة، غير أنّ إحداها تصف أو تصوّر جزءاً من العالم الخارجي، أمّا الأخرى فلا تصف ولا تصوّر أي جزئيّة من جزئياته، ولكنها على الرّغم من هذا ذات معنمقصود مفهوم، قال: "وإذن سنتناول في أمثلتنا الأولى بعض العبارات المتلفّظ بها ممّا لم يقع حتى الآن تحت أية مقولة نحويّة مشهورة ما عدا حكم الإيجاب في القضية الذي لا يكون أبداً خالياً من المعنى...، وجميع ما نورده من عبارات متلفّظ بها يتكون على وجه الاتفاق من أفعال جد عادية ومبتذلة ومتصرّفة للمتكلّم المفرد ومبنية للفاعل في الحاضر² "

وقد درس أوستين بشيء من الإفاضة والتوسع والإثراء الفروق الإجرائيّة والشكليّة بين العبارة الأدائيّة والإنجازيّة صريحة وضمنية مقدما الكثير من المعطيات والتحليلات ومحاولاً الإجابة على عديد النظريات التي سبقته بهذا الخصوص³

لينتهي به المقام إلى أن يقترح أوستين، استعراض هذه العبارات الإنجازيّة والأدائيّة في نظرية شاملة عامة تمتلك القدرة على احتضان مختلف الأفعال الكلاميّة، والإحاطة بكل ما نفعله بالّلغة في جميع السياقات والمقامات، هذه النظرية هي نظريّة أفعال الكلام فما هو فحوى هذه النظرية وما هي أهم مبادئها؟

3-2. نظريّة أفعال الكلام:

انطلق أوستين في بناء هذه النظرية من تفحص فرضيّة (إن قول شيء ما هو في الحقيقة إنجاز لفعل ما)

¹. جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قنّيني، المغرب، ط2،

أفريقيا الشرق، 2008، ص12

² المرجع نفسه، ص15-16

³. ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص120.

وقد انتهى به المطاف إلى اعتماد نتيجة مفادها أننا حين نتكلم بكلام (نطق جملة) نقوم بثلاثة أفعال¹ هي: فعل القول، وفعل منجز في ذلك القول، وفعل تأثير ناتج عن ذلك القول؛ يقول أوستين: "ميزنا أولاً مجموعة من الحالات مما نفعله في حال قولنا شيئاً ما، فيكون لنا بذلك حكم ينص على أنه بواسطة القول ننجز فعل الكلام (Locutionary acts) وهو اصطلاح مختصر يكافئ التلفظ بعبارة ما يكون لها معنى ومرجع، وهذان العنصران يكافئان تقريباً الدلالة في معناها القديم. وقلنا ثانياً، وبالإضافة إلى ذلك، إننا ننجز قوى أفعال كلامية كالإخبار وإصدار الأمر والتحذير ومباشرة الأمور وغير ذلك... ثم ذكرنا ثالثاً أنه يجوز أن ننجز لازم أفعال الكلام.

ويدل هذا على أن ما يحدثه الفاعل طبقاً لقوله شيئاً ما، يكون القيام به تاماً؛ وقع الفراغ منه كالحمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع والترك، وحتى الوقوع في المباغطة والتضليل²

أ- فعل القول Locutionary acts: هو فعل التلفظ بالكلام بمعزل عن الغرض الذي سيق له، وبمعزل عن الأثر الذي تركه في المتلقي، والناظر في هذا التلفظ، حسب أوستين، يجده يتضمن بدوره ثلاثة أفعال لغوية فرعية تنجز في الوقت نفسه، هي: فعل صوتي / فعل تركيب / فعلاً دلالي؛ يقول أوستين موضحاً هذا الفعل ومتضمناته: "إننا حينما نقول، وهذا أمر واضح جداً، إنَّ النطق بشيء ما، في المعنى المعتاد، هو إيقاع الفعل وإحداث أمر ما، وهذا يقتضي أيضاً التلفظ بأصوات مقروعة محمولة في الهواء، ثم إنَّ النطق بكلمات مؤلفة بتركيب مخصوص، والتكلم، إنما ذلك كله هو الدلالة بالمعنى المفضل لدى الفلاسفة، إذ هذا المصطلح الأخير، وهو الدلالة، يجمع المعنى والمرجع معاً"³

أ- 1. الفعل الصوتي (التلفظي) (Phonetic act) هو نطق أصوات معلومة تنتمي إلى لغة معينة، يقول أوستين: "قول شيء ما ... هو دائماً إنجاز فعل التلفظ بأصوات مقروعة من مخارج معلومة (وهذا بالضبط الفعل الصوتي الفونيطيقي) لأن التلفظ هو إحداث صوت على صورة معلومة"⁴

أ- 2. الفعل التركيبي Phatic act: هو التأليف بين وحدات الجملة، بمراعاة القواعد المتعلقة بالتركيبي

¹ المراد بالفعل هو "اضطلاع المتكلم بإحداث القول وتحقيقه وإيجاده للتعبير عن موقف بإزاء المحتوى القضوي المعبر عن حالة الأشياء في الكون، ومن جهة أخرى هو التأثيرات الخارجية التي يستتبعها القول سواء بتغيير حالة الأشياء في الكون، كالانتقال بموجب القول المنشئ لعقد الزواج مثلاً من حالة العزوبة إلى حالة الزواج، أو بالتأثير في المخاطب ضروباً من التأثير كالانتقال من أمر المخاطب بإطلاق النار على شخص ما إلى عملية الإطلاق نفسها."

شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)، ص 9

² أوستين، نظرية أفعال الكلام، ص 141

³ أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص 122

⁴ المرجع نفسه، ص 123

تلك اللّغة والنّغمة الصّوتية التي تتلفّظ بها، يقول أوستين: " وهو دائما فعل النّطق بألفاظ أو كلمات ...تنتهي إلى معجم معلوم ذي تركيب مخصوص طبقا لنحو معين مع مراعاة ارتفاع وانخفاض تقطيع الكلمات وغير ذلك"¹

أ- 2. الفعل الدّلاليّ Reticact: هو استعمال المفردات المكوّنة للتركيب حسب دلالات محدّدة وإحالات مخصوصة؛ فالمتكلم كثيرا ما يستعمل كلمات من قبيل الضمائر المختلفة (هو، هي، أنتم...، أو الكلمات المعرفة بالألف واللام التي للعهد (الجامعة، المدرسة، الطّفل)، أو أسماء الأعلام (زيد، ليلي)... محيلا بها على مراجع مخصوصة متصوّرة في ذهنه، وتكون، عادة، معروفة عند المخاطب وإلا اضطرّ للسؤال عنها بـ: من تقصد أو من تعني؟ يقول أوستين موضّحا هذا الفعل: "ماتركب منه من وحدات دالّة على معنى معين على وجه ما، ويشير إلى مرجع معلوم على نحو ما (إذالمعنى والمرجع يكافئان الدّلالة)"²

ويقول: "بديهيّ أنّ المعنى والمرجع (التّسمية والإحالة المرجعيّة) ذاتيهما قد قصدا ما في هذا الموضوع أفعال تابعة للإنجاز حال إيقاع وحصول الفعل الخطابي.

وبناء عليه فالدّلالات التي يمكن أن تدلّ عليها الكلمات صنفان³:

- دلالات معجميّة .. دلالات إحاليّة.

الدّلالة المعجميّة هي دلالة الكلمة بمعزل عن مرجع محدّد يتمّ استحضاره، أمّا الدّلالة الإحاليّة فتتعلّق باستحضار ذلك المرجع المحدّد.

ويمكن توضيح مختلف الأفعال التي نقوم بها عندما ننجز فعلا قوليا (تلفظيا) بالجملة الموالية⁴:

. ألفابن خلدون المقدمة في مدينة تاهرت.

فعند التلفّظ بهذه الجملة أمام أجنبيّ لا يعرف اللّغة العربيّة، فإنّ ما يصله منها هو الفعل الصوتيّ فقط؛ أي سلسلة من الأصوات، لا يستطيع تقطيعها إلى وحدات معنويّة (مفردات)، كما لا يمكنه تبيان العلاقات النّحويّة التي تربط بينها، ليستخلص منها مضمونا أو دلالة معيّنة، وعلى العكس من ذلك، فإنّ من يعرف العربيّة يمكنه أن يقطع هذا الفعل الصوتي إلى ثلاثة مستويات: -مستوى معجميّ: وفيه تستخلص معالم هذه الجملة، وتربط بدلالاتها المعجمية (كلفظة: ألف، مقدمة، مدينة)

¹ المرجع نفسه، ص122

² المرجع نفسه والصفحة نفسها

³ ينظر: نعيمة الزهري، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص146

⁴ يحيى عيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص98

-مستوى الإحالة: ويتمثل في ربط المتكلم أسماء الأعلام مثلا بأشخاص معينين يتم استحضارهم فيالذهن، فمثلا(ابن خلدون) هو: عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406م)المؤرخ والفيلسوفالاجتماعي العربي مؤلف كتاب المقدمة المشهورة المعروفة بكتاب: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيامالعرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.وكلمة(تاهرت)تستحضر بها العاصمة التاريخية لدولة الرستميين(908-761هـ)، وهي مدينة تيارت تقع حاليا في شمال غرب الجزائر. - مستوى التركيب أو النظم:

ويخصّ العلاقات النحوية التي انتظمتها مفردات أو معالم هذالجملة، وتشمل في هذه الجملة المقولات الصّرفية: كاسم العلم(ابن خلدون)، والفعل الماضي(ألف). والعلاقات النحوية التي انتظمت بها هذه الكلمات: كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة ...، وبذلك تتم عملية التعبير عن فحوى هذه الجملة المتمثل في تأليف المقدّمة، وارتباطها بمدينةتاهرت، وهو فحوى أو مضمون مستخلص من مجموع العلاقات السابقة. هذا إذا نظر إلى القول فيذاته أمّا إذا نظر إلى الدور الذي يؤديه باستحضار متكلم ومخاطب وسياق، فإن ذلك القول يصيرحاملا لفعل آخر، هو الفعل المتضمّن في القول أي ما يمكن أن نطلق عليه (الفعل الإنجازي)

ب -الفعل المتضمّن في القول الفعل الإنجازي(Illocutionaryact)

ويمكن تلخيصه في مقصودالمتكلم من عبارته (ماذا يريد؟ أيريد أن يخبر أم يريد أن يسأل أم يعد أم ينذر)، والفرق بين الأوّل(القول) والثاني (الإنجاز) هو أنّ الأوّل مجرد قول شيء، أما الآخر فهو القيام بفعل ضمن ذلك قولوفقا لما يستدعيه المقام، أي إنّ فهم مقصده وإدراك مضمونه مرهونان بالسياق والظروف التي قيلفيها؛ يقول أوستين: "وهكذا فبالإنجازنا لفعل كلامي سنكون أيضا منجزين لبعض ما تناوله كلامنا،وما لم يتناوله، ويتبين ذلك من أننا: قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا-قد نتناول في خبرناأو تحذيرنا أو طمأننتنا للآخر غير ما طلب منا، -قد نصدر حكما تشريعيّا أو نعلن عن إرادتنا -قد ننطق بجملة يفهم منها أكثر ممّا أردنا ... وأشياء أخرى من هذا القبيل، إنه إنجاز لقوة فعلالكلام؛ أي إنجاز فعل في حال قول شيء ما (مع مراعاة مقتضى المقام)على خلاف إنجاز ما بمجردالقول وإيراده عاريا عن القرائن الدّالة"¹

وعلى العموم، فإنّه لكي يؤدي المتكلم الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازي) بشكل ناجحيجب أن يتحقّق²:

¹أوستين، نظرية أفعال الكلام(كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص129-130

² ينظر: صالح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد، ص201

فعل القول (س).

ب - أن يقصد بـ(س) في مقام مخصوص غرضاً مقصوداً، يشكل القوة المتضمنة في ذلك القول: أن يتأكد من فهم المتلقي لمراده؛ لأنني "ربما أنطق بجملة لشخص لا يسمعي، وبالتالي لن أنجح في أداء الفعل الغرضي لأن أمره على الرغم من أنني قمت بأداء الفعل التعبيري طالما أنني نطقت الجملة بمعناها العادي"

استيفاء شروط تحقق الفعل، فالأمر مثلاً لكي يتحقق وينجح يجب توفر بعض الشروط المقاميّة، مثل: وضع المتكلم والمتلقي الاجتماعي، مراعاة الزمان والمكان.

وبناء عليه فـ"مع الفعل الإنجازي نتعدى مستوى المقال إلى المقام؛ إذ علاوة على معنى الجملة فإن هناك القيمة التي يمنحها المتكلم لهذه الجملة والتي تكشف عن غرضه من الكلام، ويؤثر لها غالباً بفعل منفصلة الأفعال الإنجازية، وفي حالة غياب هذا الأخير تقوم المؤشرات المقاميّة مقامه"¹

ج - فعل التأثير بالقول (لازم فعل القول) (Perlocutionary act)

وذلك بالنظر إلى الأثر الذي يخلّفها النطق بالعبارة في المتلقي، كأن يرضى أو يستبشر أو ينفعل أو يتأثر ... ، ولا يجب أن يفهم أن الأثر الذي يتركه القول ناتج عن فعل القول وحده، بل عن فعل القول وفعل الإنجاز في الوقت ذاته، لأنّ فعلاً لإنجاز لا يتحقق إلّا بتحقيق فعل القول، فارتبطت الأمور ببعضها يقول أوستين: "وهذا يعني أنّه لا يزال هناك نوع آخر هو (ج)، ونقصد أنّه لكي ننجز فعل الكلام، وبالتالي قوة فعل الكلام، لا بدّ أيضاً من أن ننجز نوعاً آخر من الأفعال، فأن نقول شيئاً ما قد يترتب عليه أحياناً، أو في العادة، حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفاته، كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآخرين، وقد يقع أن نتعمّد إحداث هذه الآثار والنتائج واللوازم عن قصد ونية أو غرض ما، ومن ثمّ يجوز أن نتحدّث ونحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كلّ تلك الأمور"²

والفعل التأثيري لا يدلّ عليه المقال، إذ لا يُستشفّ منه أيّ شيء له تعلق بالأثر الذي يمكن أن يتركه، بل يكون مرتبطاً أشدّ الارتباط بالمقام، وفوق كل هذا فإنّ هذا الفعل له تعلق بالمخاطب بشكل كبير، وقد يكون لذلك الأثر أثر من نوع آخر على المتكلم كأن يرضى ويفرح، أو يغضب.

¹نعيمّة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص 147

²أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص 130

وبهذا فلكل جملة، عند أوستين، مستويان؛ مستوى مقالي (يتمثل في فعل القول)، ومستوى مقامي (يتمثل في فعلي الإنجاز والتأثير)¹

ولاشك أن أهم فعل هو الفعل الإنجازي، أما الفعلان الآخران فهما متعلقان ومرتبطان به إلى أبعد حد، وترتبط بهذا المفهوم "مفاهيم أخرى مهمة خصوصاً القوة والإنشاء والتوفيق والإخفاق وغيرها مما اقترح أوستين، وينضاف إلى ذلك أن العاملين الآخرين، أيا العمل القولي وعمل التأثير بالقول يتحدّدان بمخالفتها للعمل في القول الذي يغطّي في هذا الثالوثا لهما من أهمية"²

وما يمكن قوله في هذا الجانب إنه قد كان لفلاسفة اللغة العادية قصب الريادة والسبق في تناول كثير من الجوانب الدلالية والتداولية التي سدت ثغرات في النظرية اللسانية عامة والنظريات النحوية بصفة أخص، من مثل: الإحالة، المحتوى القضوي، الأفعال اللغوية، القوة الانجازية، الاستلزام الحوارية...

وقد استفاد الدرس اللساني وخصوصاً النظريات التي تعتمد الإطار المنطقي والوظيفي منطلقاً لها، أيما استفادة من تلك الجوانب الدلالية والتداولية، لكن ما قدّمه هؤلاء الفلاسفة من آراء ونظرات لا يرقى إلى تأسيس نظرية لسانية بمعنى الكلمة، بحيث تكون لها القدرة على معالجة بنية اللغة وتحليل مختلف مستوياتها (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية...)، وهو ما سعت إلى تحقيقه نظريات آخر ذات توجهات مختلفة أبرزها نظرية النحو الوظيفي لراندا سيمون ديك.

ولعل مما يسهم في إنارة مفهوم الجملة كذلك وظيفياً استحضار أنواعها وأصنافها، وهو ما نحاول أن نعمل عليه في الوقفة الموالية.

4- أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي

إذا كانت الجملة في نظرية النحو الوظيفي فعلاً لغوياً يميّز بخصائص دلالية تداولية تعكسها خصائص بنيوية (صرفية تركيبية)، فإنّ هناك جانبين يستحضران في تحديد الجملة وتمييزها: جانب دلالي تداولي، وجانب بنيوي.

والنظر إلى الجملة باعتبارها فعلاً واستحضار مختلف المصطلحات الملازمة له (القوة الإنجازية، فعلاً لإحالة، فعل الحمل) هو تحديد لها من منظور تداولي، وفي مقابل هذا التّحديد يورد أحمد المتوكّل تحديداً آخر ركّز فيه على الجوانب التركيبية، من ذلك قوله: "تقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية

¹ ينظر: نعيمة الزّهرى، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص 146 وما بعدها

² شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)، ص 41

تتضمن محملاً (نويوا أو موسعا)، ومكوناً أو (مكونات) خارجياً، فالجملة، حسب التّمييز الذي نقتـرحه هنا، مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي (أو مكونات خارجية)¹ وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ ثمة أموراً ترجع إلى البنية وأخرى ترجع إلى الاستعمال، وأنّ هذا التّفريق (وإن قلّ) يجب استحضاره (أو بالأحرى يفرض نفسه) مع أيّ نظرية، حتى وإن ادّعت أنه لا يمكن التّفريق (في التّعيد وبناء الجهاز الواسف تخصيصاً) بين ما يرجع إلى البنية وبين ما يرجع إلى الاستعمال؛ يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "ما هو راجع إلى اللفظ له قوانينه الخاصة به غير قوانين استعمال اللفظ؛ فدراسة هذا الجانب الاستعمالي للغة هو الذي يسميه الأوروبيون الأنبراغماتيك، pragmatique وأصبح الآن الكثير من اللّسانيين الغربيين ومقلّديهم من العرب لا يعرفون إلا البراغماتيك، بل حصروا كل اللّسانيّات في هذا الجانب الاستعمالي مقتنعين في ذلك بأنّ بنية اللّغة تفسّرها المعاني المقصودة في الخطاب، وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظ له بنية قائمة بذاتها، كما قلنا، وبين اختيار هذا اللفظ في حال خطابية معيّنة، وأكثر اللّغويين الغربيين المحدثين مولعون بالبراغماتيك أي دراسة استعمال اللّغة، وقوانين استعمال اللّغة اجتماعية أصالة، وللبنى اللّغوية جانب آخر غير اجتماعي، وهو ميدان صوري، وهذا مع الأسف لم ينتبه إليه الكثير من النّاس"²

والسبب الذي جعل المقال يحكم على تعريف المتوكّل للجملة بأنّه تعريف بنيوي هو اعتماده على نوعيّة العناصر وكيفيّة ترتيبها، فالجملة هي نتاج مكون خارجي (مبتدأ، ذيل، منادى) زائد حملاً (ج = مخ + ح)؛ حيث: ج = الجملة، مخ = مكوناً خارجياً، ح = حملاً، ولكن هل ينطبق مفهوم الجملة على هذه الصّورة فقط؟.

إنّ المتصّحّح لكتب المتوكّل يجده يطلق مصطلح الجملة كذلك على الحمل مستقلاً (أي مكوناً خارجياً)، من ذلك، مثلاً، قوله قبل التّعريف الأنف الذكر: "وبخرق هذا القيد إقيد: لا تسند الوظيفة البؤرة إلى الحمل وإلى أحد حدوده يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبيل :

-ماذا حدث؟ ب - قتل خالد بكرا ج - قتل خالد بكرا

-أعزة عشق كثير أم ليلي؟ ب - أعشق كثير عزة أم لا؟ ج - أعزة عشق كثير أم لا؟

وهذه الجمل المذكورة مكونة من حمل فقط ولا وجود لمكون خارجي معها، مما يجعلنا نذهب إلى أنّ إطلاقها على الحمل هو الأساس؛ لأنّه يشكّل الحد الأدنى لمفهوم الجملة (وهي بغيابه لا تسمّى جملة،

¹ أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، 1987، ص27

² صلاح الدين زلال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ط1، الجزائر:

منشورات الاختلاف، 2008، ص366

بل تسمّى مركّبًا)، وإذا ما حُصِّل الحدّ الأدنى فإنّ الجمل من حيث مقولتها ومن حيث تعدد العناصر المكوّنة لها أنواع؛ فهناك الجمل الاسميّة والجمل الفعلية والجمل الرابطة، وهناك جمل مكوّنة من حمل بسيط، وهناك جمل مكوّنة من حمل بسيط زائد عنصرا خارجيا، كما أنّ هناك جملا مكوّنة من عدة حمل... ومما يعضّد هذه النتيجة أنّ المتوكّل أطلق، في سياق آخر، على الجملة المكوّنة من حمل ومكوّن خارجي مصطلح (جملة مركّبة)¹

حدّد المتوكّل نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسمها حسب مقولة المحمول إلى: جمل فعلية (محمولها الأساس فعل)، وجمل اسمية (محمولها الأساس ليس فعلا)، وجمل رابطة (جملة اسمية زائد رابطا) كما قسمها بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة (فيها محمول واحد)، وجمل مركّبة (فيها أكثر من محمول) أو معقدة.

وسيعرض المقال لهذين النوعين ببعض البسط كما يلي:

4-1- الجملة بحسب مقولة المحمول:

لعل التركيز على هذا الاعتبار هو جعل أحمد المتوكّل يعتبر الجمل العربية متفرعة إلى صنفين يوضحهما قائلا: "تنقسم الجملة العربية، فيمنظورنا، حسب مقولة المحمول التركيبية إلى قسمين: جملة ذات محمول فعليّ، وجملة ذات محمول غير فعليّ (أي: جملة محمولها مركّب وصفيّ أو مركّب اسمي أو مركّب حرفيّ أو مركّب ظرفيّ)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعليّ، بدورها، إلى جملة تشتمل على رابط وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثلاثة بالجملة الفعلية والجملة الرابطة والجملة الاسميّة على التوالي"²

فالمحمول، بهذا المعنى، يعدّ الفاصل الذي تميّز به أنواع الجملة بحسب المقولة، ثمل كلّ نوع من هذه الأنواع خصوصيات يجدر بالبحث إيرادها وذكر منها:

4-1-1- تمتاز الجملة الفعلية ببنية موقعيّة خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصّص المحمول الزماني والجهي فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنّها، من حيث الاشتقاق، أكثر إنتاجيّة من غيرها.

¹ لينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، ط1، المغرب، منشورات عكاظ، 1993، ص14

² أحمد المتوكّل، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص82.

4-1-2. تمتاز الجملة الاسمية، كذلك، ببنية موقعية خاصة من مميزات أن فاعلها مقدّم على محمولها، وقد يؤخّر إذا كان حاملاً لوظائف تداولية معينة، والمحمول فيها لا يدل، عادة، على واقعة، وخصوصاً إذا كان (مركباً اسمياً أو مركباً حرفياً أو مركباً ظرفياً)، كما أنه يصعب الاشتقاق مع هذا النوع من المحمولات.

4-1-3. تعتبر الجمل الرباطية نمطاً بنيوياً قائم الذات؛ فالجمل الرباطية ليست جملاً اسمية ولا جملاً فعلية، وإنما هي جمل يمكن اعتبارها جملاً وسطى؛ إذ تشارك الجمل الاسمية في بعض من مميزاتا الحملية والوظيفية، وتقاسم الفعلية خصائصها المكونية¹؛ ذلك أن محمولها هو محمول الجملة الاسمية إلا أن الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدّم على الرابط، فإن ورد متقدّماً كان مبتدأ (عنصراً خارجياً) لا فاعلاً، وهو في هذه الخبيصة يتقاطع مع الجمل الفعلية، ودور الرابط في هذا النوع من الجمل هو تحديد المخصّص الزماني والجهي للمحمول.

4-2. الجملة حسب نمط تركيبها :

قسم المتوكّل الجمل، حسب نمط تركيبها، إلى جمل بسيطة وجمل مركبة؛ الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد سواء وجد مكوّن خارجياً لم يوجد، أما الجمل المركبة فهي الجمل التي تحتوي على أكثر من حمل، لكن المتوكّل ما لبث أن أعاد النظر في هذا التقسيم، مورداً أن الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد ولا وجود لمكون خارجي معها، فإن وجد المكوّن الخارجي مع ذلك الحمل صارت الجملة مركبة، وأضاف نوعاً آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنها تحتوي على أكثر من حمل (تقابل المركبة في التقسيم الأول)¹

4-2-1-الجملة البسيطة:

يتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجبارية(الحدود الموضوعات)، وقد تذكر معه حدود أخرى اختيارية(الحدود الواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصّص المحمول (قد يكون فعلاً رابطاً أو فعلاً مساعداً) ومؤشّر القوة الإنجازية (مخصّص الحمل).

4-2-2. الجملة المركبة:

وهي الجمل التي تتكوّن من حمل ومكون خارجي، قد يكون هذا المكوّن الخارجي مبتدأ أو ذيل أو منادى، وتبعاً لنوع المكوّن الخارجي يورد المتوكّل أن هناك جملاً مبتدئية وأخرى ذيلية وأخرى ندائية، ولكلّ نوع منها خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التصدير، والذيل يشترط فيه التأخر، والنداء له حرية التّقدم والتأخّر أو التّوسط...

¹ ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، ص14.

خاتمة

هكذا يتضح من مجمل ما سبق أن النحو الوظيفي يمثل مقارنة حديثة ذات أسس ومرتكزات في دراسة اللغة؛ تروم في تحليلها الربط بين بنية اللغة ووظائفها في التواصل ومقامات التناول، وتمنح تحليلاً أكثر شمولية للجملة، حيث يبلغ التفاعل أشده بين مستويات اللغة التركيبية والدلالية والتداولية في الآن ذاته، مما يوفر إطاراً متجانساً ومرجعاً متكاملًا لفهم اللغة واستيعابها بوصفها أداة تواصلية بامتياز.

وقد رأينا في تفصيلات هذه المحاولة البحثية كيف أن مفهوم الجملة وإن طال له التباين الحاصل بين الدارسين نظراً لوجهات النظر المتعددة بين النحاة العاديين والوظيفيين أنفسهم، إلا أنه تبقى موضوعاً جديراً بالعناية والتوقف باعتبار الجملة فعلاً لغوياً يتميز بخصائص دلالية وتداولية تعكسها خصائص وسمات بنوية صرفية تركيبية يستغلها مستعمل اللغة لتأدية أغراض ما في العشيرة اللغوية التي ينتمي إليها.

المصادر والمراجع:

- . أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ط1، منشورات عكاظ، المغرب، 1987
- . أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، ط1، دار الأمان، المغرب، 2010
- . أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، ط1، دار الأمان، المغرب، 2001
- . أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، ط1، منشورات عكاظ، المغرب، 1993
- جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قنيني، ط2، أفريقيا الشرق، المغرب، 2008
- . عبد الرزاق دوراري، مدخل إلى النحو التقريعي التحويلي (من خلال كتاب تشومسكي: البنى التركيبية)، ج1، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007
- . ماري نوال غاري بريو، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ط1، منشورات ضفاف، تونس، 2016
- . محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ط1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001

